Volume (25), No. (2A) - (June)/(2025)

الحالات التي يصبح فيها عقد الوكالة الجائز عقداً لازماً

الحالات التي يصبح فيها عقد الوكالة الجائز عقداً لازماً

د. خالد الفروخ
جامعة العلوم الاسلامية العالمية
khalid.alfroukh@wise.edu.jo

*(Corresponding author) e-mail: khalid.alfroukh@wise.edu.jo

Article history:

Submission Date: 06/11/2024

Reviewing Date: 07/01/2025

Revision Date: 25/05/2025

Acceptance Date: 20/04/2025

Publishing Date: 01/06/2025

DOI:

Keywords:

Keywords: Agency.Necessary contract.Permissible contract

Funding:

This research received no specific grant from any funding agency in the public, commercial, or not-for-profit sectors.

Competing interest:

No competing interests exist.

Cite as:

الفروخ, د. (2025) الحالات التي يصبح فيها عقد الوكالةالجائزعقداًلازماً.Jersah for Research and Studies 25 (2A)..

© The authors (2025). This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution (CC BY NC), which permits non-commercial re-use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited. For commercial re-use, please contact admin@jpu.edu.jo.

الملخّص

ملخص الدراسة:
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه ومن والاه،   أما بعد: فإن عقد الوكالة عقد جائز لكلا الطرفين أصلًا لكنه قد ينقلب إلى عقدٍ لازمٍ في بعض الحالات لأسباب متعلقة بصيغة العقد أو طبيعة المتعاقدين أو موضوع العقد أو خصوصيته، فجاءت هذه الدراسة لتبين الحالات التي ينقلب فيها عقد الوكالة من الجواز إلى اللزوم وهي في مبحثين تناولت في المبحث الأول تعريف العقد لغةً واصطلاحاً ثم بينت أقسام العقود باعتبار اللزوم والجواز حيث تنقسم العقود بهذا الاعتبار إلى: عقد لازم لكلا الطرفين وآخر جائز لهما وثالث لازم لطرف جائز لآخر وضربت أمثلةً على كل نوع منها، وأما المبحث الثاني فقد بينت فيه معنى الوكالة لغة واصطلاحاً وذكرت الحالات التي يصبح فيها عقد الوكالة الجائز عقداً لازماً. وكانت النتيجة أن عقد الوكالة الذي هو من العقود الجائزة أصلا قد ينقلب عقداً لازماً للحفاظ على مصلحة أحد المتعاقدين أو كليهما أو من يتعاملون معه أو لدفع الضرر عنهم.
الكلمات المفتاحية: الوكالة، العقد اللازم، العقد الجائز.

ABSTRACT

                                               Abstract:
The agency contract is a permissible contract for both parties originally, but it may turn into a binding contract in some cases. This study came to show the cases in which the agency contract becomes a binding contract. It is in two sections. In the first topic, I dealt with the definition of the contract linguistically and idiomatically. It is binding for both parties, another is permissible for them, and a third is necessary for one party, permissible for another, and examples are given for each type of it. As for the second topic, I clarified the meaning of the agency in language and idiomatically and mentioned the cases in which the agency contract becomes a binding contract. The result was that the agency contract turns into a binding contract to preserve the interest of one or both of the contracting parties or those who deal with it, or to ward off damage from them.
Keywords: Agency.Necessary contract.Permissible contract

الحالات التي يصبح فيها عقد الوكالة الجائز عقداً لازماً

د. خالد علي هطبول الفروخ/ أستاذ مساعد/ جامعة العلوم الإسلامية العالمية
Khalid.alfroukh@wise.edu.jo

تاريخ الاستلام 06-11- 2024 **تاريخ القبول 04-02-2025**

الملخص

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه ومن والاه، أما بعد: فإن عقد الوكالة عقد جائز لكلا الطرفين أصلًا لكنه قد ينقلب إلى عقدٍ لازمٍ في بعض الحالات لأسباب متعلقة بصيغة العقد أو طبيعة المتعاقدين أو موضوع العقد أو خصوصيته؛ فجاءت هذه الدراسة لتبين الحالات التي ينقلب فيها عقد الوكالة من الجواز إلى اللزوم وهي في مبحثين تناولت في المبحث الأول تعريف العقد لغةً واصطلاحًا ثم بينت أقسام العقود باعتبار اللزوم والجواز حيث تنقسم العقود بهذا الاعتبار إلى: عقد لازم لكلا الطرفين وآخر جائز لهما وثالث لازم لطرف جائز لآخر وضربت أمثلةً على كل نوع منها، وأما المبحث الثاني فقد بينت فيه معنى الوكالة لغة واصطلاحًا وذكرت الحالات التي يصبح فيها عقد الوكالة الجائز عقدًا لازمًا. وكانت النتيجة أن عقد الوكالة الذي هو من العقود الجائزة أصلا قد ينقلب عقدًا لازمًا للحفاظ على مصلحة أحد المتعاقدين أو كليهما أو من يتعاملون معه أو لدفع الضرر عنهم.

الكلمات المفتاحية: الوكالة، العقد اللازم، العقد الجائز.

Cases in which the permissible agency contract becomes a binding contract

Abstract

The agency contract is a permissible contract for both parties originally, but it may turn into a binding contract in some cases. This study came to show the cases in which the agency contract becomes a binding contract. It is in two sections. In the first topic, I dealt with the definition of the contract linguistically and idiomatically. It is binding for both parties, another is permissible for them, and a third is necessary for one party, permissible for another, and examples are given for each type of it. As for the second topic, I clarified the meaning of the agency in language and

idiomatically and mentioned the cases in which the agency contract becomes a binding contract. The result was that the agency contract turns into a binding contract to preserve the interest of one or both of the contracting parties or those who deal with it, or to ward off damage from them.

Keywords: agency, binding contract, permissible contract.

المقدمة:

الحمد لله الذي توكل بأمور العباد ووكل بهم حفظة يحفظونهم من أمر الله قال تعالى: **﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٞ مِّنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۗ﴾** [سورة الرعد:11] والصلاة والسلام على خير المتوكلين وإمام المرسلين أما بعد:

فإن عقد الوكالة من العقود الجائزة لكلا الطرفين؛ فيستطيع كل من المتعاقدين فسخ العقد وإنهاء التعاقد في أي وقت شاء إلا إنه في بعض الحالات يطرأ عليه ما يجعله لازمًا لهما أو لأحدهما، وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الآتي:

مشكلة البحث: ما هي الحالات التي يصبح فيها عقد الوكالة الجائز عقدًا لازمًا؟

وللإجابة على هذا السؤال لابد من توضيح الأمور التالية:

1. ما المقصود بالعقد اللازم؟ والعقد الجائز؟
2. ما أقسام العقد باعتبار اللزوم والجواز؟ وما الأمثلة عليها؟
3. ما معنى الوكالة؟ ومن أي اقسام العقد هي أصلا؟
4. ما الحالات التي ينقلب فيها عقد الوكالة من الجواز إلى اللزوم؟

أهداف الدراسة:

1. بيان المقصود بالعقد اللازم والعقد الجائز.
2. توضيح أقسام العقود باعتبار اللزوم والجواز، وذكر الأمثلة عليها.
3. بيان معنى الوكالة وإلى أي العقود تنتمي.
4. ذكر الحالات التي يصبح فيها عقد الوكالة الجائز عقد لازمًا.

الدراسات السابقة:

لم أجد -في حدود ما اطلعت عليه – بحثًا أفرد هذه الجزئية بالدراسة على استقلال، بل جاءت في ثنايا الكلام عن العقود وأنواعها، بشكل مجمل ولم تخص بالدراسة استقلالًا، وكما يوجد العديد من الدراسات والبحوث حول الوكالة غير القابلة للعزل مثل:

- الوكالة غير القابلة للعزل في القانون الكويتي والقانون الفرنسي لسامي الدريعي، وهو بحث منشور في مجلة الحقوق بجامعة الكويت.

- وبحث الوكالة الدورية غير القابلة للعزل للكيلاني وحسين داود، وهي رسالة ماجستير لجامعة النجاح في فلسطين.

- والإشكالات العلمية للوكالة غير القابلة للعزل في التشريع الأردني، لمحمد شهوان، وهي رسالة ماجستير في جامعة الشرق الأوسط.

إلا أن هذه الدراسات تناولت موضوع الوكالة غير القابلة للعزل دراسة مقارنة مع القانون وركزت على حالة من حالات لزوم عقد الوكالة وهي إذا تعلقت بحق الغير، وجاءت دراستي توضح حالات لزوم الوكالة عند المذاهب الأربعة بشيء من التفصيل.

منهجية الدراسة:

اتبعت في دراستي هذه المنهج الوصفي في تعريف المصطلحات لغةً واصطلاحًا، والمنهج الاستقرائي من خلال تتبع أقوال الفقهاء في المذاهب في باب العقود؛ لمعرفة الحالات التي ينتقل فيها عقد الوكالة من الجواز إلى اللزوم.

خطة الدراسة:

استدعت طبيعة الدراسة تقسيمها إلى مبحثين وخاتمة على النحو الآتي:

المبحث الأول: معنى العقد اللازم والجائز لغةً واصطلاحًا، وأنواع العقود باعتبار اللزوم والجواز.

المطلب الأول: معنى العقد اللازم، والجائز لغةً واصطلاحًا.

المطلب الثاني: أنواع العقود باعتبار اللزوم والجواز.

المبحث الثاني: معنى عقد الوكالة والحالات التي يصبح فيها عقد الوكالة الجائز عقدًا لازمًا.

المطلب الأول: معنى عقد الوكالة.

المطلب الثاني: الحالات التي يصبح فيها عقد الوكالة الجائز عقدًا لازمًا.

الحالة الأولى: اللزوم بسبب الصيغة.

الحالة الثانية: اللزوم بسبب صفة الوكيل.

الحالة الثالثة: اللزوم بسبب الضرر، والتعلق بحق الغير.

الحالة الرابعة: اللزوم بسبب الإجارة والجعالة.

الحالة الخامسة: اللزوم بسبب صفة العمل الذي يقوم به الوكيل.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: معنى العقد اللازم والجائز لغةً واصطلاحًا، وأنواع العقود باعتبار اللزوم والجواز:

يُعد العقد أساس التعامل بين المتعاقدين، وسبب الارتباط لكلا الطرفين؛ فمنه تنشأ الالتزامات، وإليه يرجع في فض النزاعات. والعقود تنقسم إلى: عقود جائزة للطرفين، وأخرى لازمة لهما، وثالثة جائزة لطرف، ولازمة للطرف الآخر، وربما يكون العقد جائزا ابتداء، ثم يتحول إلى عقد لازم انتهاءً، وفي هذا المبحث سنتعرف على هذه المعاني للعقد من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: معنى العقد اللازم والجائز لغةً واصطلاحًا:

العقد اللازم مركب إضافي، وحتى نفهم مدلوله لابد من تعريف جزئيه. فالعقد لغة: من(عقد) قال ابن فارس: العين والقاف والدال أصلٌ واحدٌ يدلُّ على شَدٍّ وشِدّةٍ وُثوق، وإليه ترجعُ فروعُ البابِ كلها. من ذلك عَقْد البِناء، والجمع أعاقد وعُقود [1]. الربط والشد والضمان والعهد، قال في القاموس: عقد الحبل والبيع والعهد: شده [2]. ويطلق أيضًا على الجمع بين أطراف الشيء، يقال: عقد الحبل: إذا جمع أحد طرفيه إلى الآخر وربط بينهما جاء في لسان العرب: عقد: العَقْد: نَقِيضُ الحَلِّ؛ عَقَدَه يَعْقِدُه عَقْداً وتَعْقاداً وعَقَّده [3] وفي المصباح: عَقَدْتُ الْحَبْلَ عَقْدًا مِنْ بَابِ ضَرَبَ فَانْعَقَدَ وَالْعُقْدَةُ مَا يُمْسِكُهُ وَيُوَثِّقُهُ وَمِنْهُ قِيلَ عَقَدْتُ الْبَيْعَ وَنَحْوَهُ وَعَقَدْتُ الْيَمِينَ وَعَقَّدْتُهَا

بِالتَّشْدِيدِ تَوْكِيدٌ وَعَاقَدْتُهُ عَلَى كَذَا. وَعَقَدْتُـهُ عَلَيْـهِ بِمَعْنَى عَاهَدْتُـهُ وعقدة النكـاح وغيره: إحكامـه وإبرامه [4] والجمع عقود ومنه قوله تعالى: {يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود} [5].

يرى الباحث: أقرب المعاني للمراد هنا هو ربط طرفي الشيء بعضهما ببعض وشدها وتوثيقهـا؛ لأنه يربط بين ايجاب وقبول العاقدين ويؤكد هذه الرغبـة ويوثقهـا بالعقد، فناسـب المعنـى والله أعلم.

وأما المعنى الاصطلاحي للعقد فهو: ربط العاقدين بعضـهما ببعض من طـرفين مختلفين ينشأ عنه حُكم شرعي، وهو هكذا يرادف تعريف القانونيين [6]، وجاء في التعريفات" العقد ربط أجزاء التصرف بالإيجاب والقبول شرعاً"[7]، وهو: "تعلـق كلام أحد العاقدين بـالآخر شـرعا على وجه يظهر أثره في المحل" [8]. ونلاحظ هنـا أن المعنى الاصـطلاحي قـريب من المعنـى اللغوي حيث يرتبط الإيجاب بالقبول ويوثـق الإرادة ويشـدها حـتى يظهـر أثرهـا في المحـل. قـال الامـام الزركشي: العقد في الأصل مصدر عقدت الحبل إذا جمعت أجـزاءه (جمعـا) خاصـا، (ثم نقـل إلى الشيء المعقود مجازًا)، وهو تلـك الأجـزاء المجموعـة من تسـمية (المفعـول) باسـم المصـدر كقولهم درهم ضرب الأمير ثم نقل شرعًا إلى ارتباط الإيجاب بـالقبول الإلـتزامي كعقـد الـبيع والنكاح وغيرهما[9]. وقد عرفه بعض المعاصرين بأنـه: كـل الـتزام تعهـد الانسـان بالوفـاء به سواء التزام مقابل التزام أخر كالبيع ونحوه أم لا كاليمين والنذر، وسواء أكان التزامـه التزاما دينيا، كإداء الفرائض والواجبات، أو التزاما دنيويا كعقود المعاملات المالية [10].

يرى الباحث: أنه يؤخذ على هذا التعريف عـدة مأخـذ فهـو غـير مـانع حيث دخـل بعض أفراد غير المعرف فيـه كالصـلاة والصـيام فهي من الفـرائض والواجبـات وليسـت عقـد. ويميـل الباحث في تعريف العقد إلى قول العيني وهو: "تعلق كلام أحد العاقدين بالآخر شرعا على وجه يظهر أثره في المحل" حيث يظهر فيـه معنى ربـط الايجـاب بـالقبول وهي حقيقـة معنى العقـد، وجعل هذا الارتباط على أسـاس الشـرع فمـا لا يرتضـيه الشـرع ليس بعقـد ولا أثـر لـه حيث أن الباطل كالعدم، ثم يذكر ثمرة هذا الربط بظُهر الأثر في المحل.

وأما معنى اللازم في اللغة: (لـزم) اللام والـزاي والميم أصـلٌ واحـد صـحيح، يـدلُّ على مصـاحَبة الشّـيء بالشـيء دائمـاً. يقـال: لَزِمـه الشَّـيءُ يَلْزَمُـه، يَلْـزَم الشَّـيْءَ فَلَا يفارقـه [11]. وقـال صاحب المصباح لَزِمَ الشَّيْءُ يَلْزَمُ لُزُومًا ثَبَتَ وَدَامَ وَيَتَعَدَّى بِـالْهَمْزَةِ فَيُقَـالُ أَلْزَمْتُـهُ أَيْ أَثْبَتُّهُ وَأَدَمْتُهُ وَلَزِمَهُ الْمَالُ وَجَبَ عَلَيْـهِ وَلَزِمَـهُ الطَّلَاقُ وَجَبَ حُكْمُـهُ وَهُـوَ قَطْـعُ الزَّوْجِيَّةِ وَأَلْزَمْتُـهُ الْمَـالَ وَالْعَمَلَ وَغَيْرَهُ فَالْتَزَمَهُ [12]. فالعقد اللازم: هو عقد لا يملك أحد العاقدين فسـخه دون رضـا

العاقد الآخر [13]، ومقابله: العقد الجائز أو غير اللازم: وهو ما يكون لأحد العاقدين فيه حق الفسخ [14]. وقالوا: ما للعاقد فسخه في كل حال إلا أن يؤول الى اللزوم [15]. والعقد الجائز (غير اللازم) على خلافه حيث يملك كل من العاقدين فسخه متى شاء[16].

يرى الباحث: هذا إن كان جائزًا لكلا الطرفين، أما إن كان جائزا لطرف ولازما لأخر فالذي جائز من طرفه له الخيار بالفسخ متى شاء والأخر لا يملك مثل هذا الخيار. وسيأتي الكلام عنه في المطلب الثاني إن شاء الله.

المطلب الثاني: أنواع العقود باعتبار اللزوم والجواز.

قال الإمام الزركشي: "أن القسمة في الحقيقة ثلاثية: لازم من الطرفين، جائز منهما، لازم من أحدهما جائزٌ من الآخر، وأما الرابع، وهو الذي تقتضيه القسمة العقلية وهو ما ليس لازمًا ولا جائزًا، فعقيم لا يتصور إذ العاقد إما أن يملك فسخ العقد مطلقا (أو لا) فالأول الجائز والثاني اللازم"[17]. وبيان ذلك في الفرع التالية:

الفرع الأول: عقود لازمة:

هي عقود لا يملك أحد العاقدين فسخها دون رضا العاقد الآخر كالبيع، ويلاحظ هنا أن إمكان فسخ العقد اللازم باتفاق العاقدين إنما يكون في العقود القابلة للفسخ، أما التي لا تقبل الفسخ بطبيعتها فإنها تبقى لازمة ولا يمكن فسخها حتى ولو أراد العاقدين ذلك [18]، والعقد اللازم من الطرفين قطعا كالبيع، والصرف، والسلم، والتولية، والتشريك وصلح المعاوضة، والحوالة، والإجارة، والمساقاة، والهبة للأجنبي بعد القبض، والصداق وعوض الخلع [19] ومثل هذا التقسيم ذكره ابن الملقن في الاشباه والنظائر [20].

الفرع الثاني: عقود جائزة (غير لازمة):

العقود الجائزة هي التي بطبيعتها يمكن فسخها من قبل أحد العاقدين، فهي غير لازمة في حقهما، فلكل منهما فسخها على وجه الانفراد والاستقلال متى شاء [21]، ومن أمثلة هذا النوع من العقود: القراض، والشركة، والوكالة، والوديعة، والعارية، ونحوها، والجعالة جائزة من الطرفين، وإن كانت بعد الشروع في العمل، لكن إن فسخ العامل فلا شيء له، وإن فسخ الجاعل في أثناء العمل لزمه أجرة ما عمل، والهبة قبل القبض[22] والقضاء وسائر الولايات إلا الإمامة العظمى [23].

تنبيه: من أنواع العقود الجائز من الجانبين: تولية القضاء فللسلطان عزله ولو بلا جنحة، وله عزل نفسه [24]. قال الزركشي: "أن القضاء من العقود الجائزة ومع ذلك لو عزل القاضي نفسه لا ينعزل، إلا بعلم من قلده"[25]، وأما الولاية على مال اليتيم بالوصاية؛ فإن كان وصي الميت فهي لازمة بعد موت الموصي؛ فلا يملك القاضي عزله إلا بخيانة أو عجز ظاهر، ومن جانب الوصي؛ فلا يملك الوصي عزل نفسه [26].

ويرى الباحث أن العقود الجائزة إذا اقتضى فسخها ضررًا على الآخر امتنع، وصارت لازمة، ولهذا قال النووي: للوصي عزل نفسه، إلا أن يتعين عليه أو يغلب على ظنه تلف المال باستيلاء ظالم من قاض (وغيره)، قال الزركشي: "ويجري مثله في الشريك والمقارض، وقد قالوا في (العامل) إذا فسخ القراض: عليه التقاضي والاستيفاء؛ لأن الدين ملك ناقص، وقد أخذ المال منه كاملا فليرد، كما أخذ، وظاهر كلامهم أنه لا ينعزل حتى ينض المال ويعلم به المالك" [27].

الفرع الثالث: عقود جائزة لطرف ولازمة للطرف الأخر:

وهي العقود التي تكون لازمة لأحد العاقدين غير لازمة للعاقد الآخر، فيستطيع هذا الثاني فسخها متى شاء، بينما لا يستطيع الأول ذلك [28]، كالرهن بعد القبض لازم من جهة الراهن، والكتابة لازمة من جهة السيد دون العبد، والكفالة والضمان جائزان من جهة المضمون له لازمة من جهة الكافل، والمسابقة لازمة على الأظهر، وقيل: جائزة، وإذا قيل: بلزومها فذلك في حق من يغرم، أما من لا يغرم فجائزة قطعًا كالمحلل [29].

يرى الباحث أن هذا ضابط سهل وواضح يعرف به أيٌ من الطرفين في حقه العقد جائز، وأما المحلل الذي ورد ذكره آنفًا فهو الطرف الثالث الذي يدخل في مسابقة مع إثنين يكون فيها الغرم على الخاسر فيدخل هو معهم إذا فاز يأخذ المال المجعول للفائز وإذا خسر لا يغرم شيء.

المبحث الثاني: معنى عقد الوكالة والحالات التي يصبح فيها عقد الوكالة الجائز عقدًا لازمًا.

بعد أن تعرفنا على معنى العقد ومفهوم اللزوم والجواز فيه؛ فسنرى كيف ينقلب عقد الوكالة من الجواز إلى اللزوم في حالات خاصة وسنبين شروط هذه الحالات، لكن أولًا نوضح معنى الوكالة لغةً واصطلاحًا.

المطلب الأول: معنى عقد الوكالة لغةً واصطلاحًا.

الوكالة لغة: (وكل) الواو والكاف واللام: أصل صحيح يدل على اعتماد غيرك في أمرك. من ذلك الوكالة [30]، قال ابن منظور: "ووكيل الرجل: الذي يقوم بأمره، سمي وكيلا لأن موكله قد وكل إليه القيام بأمره فهو موكول إليه الأمر. والوكيل، على هذا القول: فعيل بمعنى مفعول"[31]، وبالفتح والكسر لها معان كثيرة، منها الحفظ، والتفويض قد تكررت مشتقات الوكالة في القرآن الكريم والسنة المطهرة، كثيرا بالمعاني السابقة وقال الأصفهاني:(التوكيل أن تعتمد على غيرك، أو تجعله نائبًا عنك، قال تعالى: (وكفى بالله وكيلًا) أي كفى به أن يتولى أمرك، وربما فسر الوكيل بالكفيل، والكفيل أعم) [32]. قال الباحث: المتأمل للمعاني يجدها تدور حول التفويض والتولية فهي في حقيقتها أن تفوض لشخص أو توليه أمرًا ما ليقوم به نيابة عنك.

أما بالنسبة لمعنى الوكالة في الاصطلاح فقد اختلفت أقوال أئمة المذاهب لها بزيادة قيود أو حذفها في تعريفها لكن كلها تدور حول معنى الإنابة والتفويض والتولية مع الإذن بالقيام بالأعمال نيابة عن الموكل، وأنا أذكر طرفا منها تاليًا:

الوكالة عند الحنفية: "إقامة الإنسان غيره مقام نفسه في تصرف معلوم، وركنها لفظ وكلت وأشباهه"[33]. قال الباحث: ومما يلاحظ على التعريف أنه جعل الوكالة إنابة الإنسان غيره في القيام بتصرف معلوم دون أن يقيد إن كان هو يستطيع أن يقوم به أصلًا أو لا؛ فيدخل في هذا التعريف جميع الأعمال حتى التي ليس للموكل القيام بها. وهذا منسجم مع مذهب السادة الحنفية حيث يُجوز أبو حنيفة للموكل أن يوكل ذميًا ليبيع الخمر نيابة عنه مع أنه يحرم على المسلم بيع الخمر بنفسه لكنه يجوز بالتوكيل عنده [34]، ومن جهة أخرى فإن الموكل يمكنه أن يقوم بأعمال ليس للوكيل القيام بها نيابة عنه مثل القرض فالموكل له أن يقترض بينما الوكيل ليس له أن يقترض باسم الموكل بل لو أقترض ثبت الحق في ذمته دون الموكل، وله أي الموكل أن يمنعه من القرض، واستثنوا منه ما كان على سبيل نقل الرسالة فإنه يصح ويكون الوكيل بمثابة الرسول[35]، وكما يلاحظ على التعريف أنه لم يقيد في حال الحياة فيدخل فيه الوصاية بعد الموت.

وعرف المالكية الوكالة بأنها: "نيابة ذي حقّ غير ذي إمرة ولا عبادة لغيره فيه غير مشروط بموته"[36]. قال الباحث: جعل المالكية مجموعة من القيود في تعريف الوكالة ليكون التعريف مانعًا من دخول ما ليس وكالة في مذهبهم؛ فقولهم نيابة ذي حق يخرج به ما ليس له حق القيام به فلا يستطيع توكيل غيره به، كما إن تعين الإمام للولاة ليس من باب الوكالة، وإنابة إمام الصلاة غيره للصلاة أيضًا ليس من باب الوكالة لأنها عبادة، لكن هنا يمكن أن

يعترض عليهم أن الحج عن الميت والمعضوب جائز بالإجماع[37] وكذلك توزيع الزكاة وكل منهما عبادة، إلا أنهم فرقوا بين النيابة والاستنابة فجعلوا الحج من باب الاستنابة لا النيابة؛ والوكالة نيابة عندهم. أما قوله غير مشروط بموته فيخرج به الوصاية [38]، أي لا يشترط على الوكيل القيام بالعمل بعد موتيه.

وعرفها الشافعية: "تفويض شخص ما له فعله مما يقبل النيابة إلى غيره ليفعله في حياته"[39]. والذي يراه الباحث: أن الشافعية قيدوا الوكالة بما له فعله مما يقبل النيابة ليخرج من الأفعال ما لا يجوز للموكل فعلها؛ فإنه لا يستطيع توكيل غيره للقيام بها نيابة عنه كطلاق ما سينكحها لأنه ليس له أن يطلق قبل النكاح ولا يصح منه فليس له التوكيل به. لكن يأخذ عليه أن ثمة أمر لا يستطيع الإنسان أن يفعلها بنفس وله أن يوكل فيها غيره كالأعمى ليس له أن يبيع وله أن يوكل من يبيع ويشتري له وكالظافر بحقه له كسر الباب الذي لا يمكنه التوصل لحقه إلا بكسره ولا يجوز له أن يوكل غيره للقيام به نيابة عنه؛ لكنهم أجابوا عن هذه الاستثناءات بأن التعريف أغلبي. وأما قولهم ليفعله حال حياته إنما أرادوا أن يخرجوا به الإيصاء، يقول الإمام البجيرمي: وقالوا: لو كان القيد لا ليفعله بعد موته لكان أحسن؛ لأنه صادق إذا لم يقيد أصلا [40].

وأما الحنابلة فقالوا: الوكالة "استنابة الجائز التصرف مثله فيما له فعله حال الحياة"[41].

يرى الباحث: أن الحنابلة جعلوا شرطا للوكالة أن يكون الموكل جائز التصرف فيما وكل به فلا تصح من محجور عليه لسفه أن يوكل غيره في تصرف مالي لأنه لا يجوز منه التصرف ابتداء، ومع هذا يصح عندهم أن يوكل إنسان بشراء ما لم يره إن كان قد رآه مع أن الموكل لا يجوز منه هذا التصرف كونه لم يره إلا أنهم أجابوا عن هذا بأن المانع هنا لعارض، كما جوزوها بكل حق للآدمي حتى الإقرار، يقول الامام البهوتي: "ثم قيدوها أي الوكالة حال الحياة ليخرج به أعني القيد الوصية" [42].

يرى الباحث: أن كل المعاني السابقة مُجمعةٌ على معنى النيابة، والتفويض من صاحب الحق لمن ليس له الحق -لولا التوكيل، أو التفويض-في تصرف يقبل التفويض والتوكيل فيه، يقول رشيد المالكي: تفترق الوكالة عن الوصية والايصاء أن كل منهما توكيل بعد الموت والوكالة تنتهي بالموت [43].

وتجوز الوكالة بأجر وغير أجر؛ لأن النبي عليه السلام كان يبعث عماله لقبض الصدقات، ولأن الوكالة عقد جائز لا يجب على الوكيل القيام بها. وقد اجماع فقهاء المسلمين في كل العصور على مشروعيتها، ولم يخالف في شرعيتها فقيه واحد [44].

المطلب الثاني: الحالات التي يصبح فيها عقد الوكالة لازمًا وشروط كل حالة.

الأصل في عقد الوكالة الجواز، أي أنه عقد جائز من كلا الطرفين؛ فيستطيع كل من الوكيل والموكل فسخه في أي وقت شاء، إلا أنه في بعض الحالات يصبح لازمًا لأحدهما فلا يستطيع فسخه دون رضا الطرف الأخر، وفي هذا المطلب سأبين هذه الحالات وأذكر شروطها:

الحالة الأولى: اللزوم بسبب الصيغة.

يصبح عقد الوكالة عقدا لازما من جهة الموكل إذا عقده بصيغة معينة؛ ولا يملك عزل الوكيل بعد تلك الصيغة إلا بصيغة مخصوصة، وهذا ما يسمى بالوكالة الدورية، قال ابن عابدين: "لو قال الموكل للوكيل كلما عزلتك فأنت وكيلي لا يملك عزله؛ لأنه كلما عزله تجددت الوكالة له"[45]، وفي هذه الحالة لا يملك الموكل عزل الوكيل؛ لأنه كلما عزله يتجدد له عقد جديد بهذه الصيغة، وكما هو معلوم؛ فإن الصيغة هي ركن العقد عند السادة الحنفية، إلا أن هذه الصيغة الخاصة التي يتحول بها العقد إلى عقد لازم من جهة الموكل، فلا يملك عزل الوكيل إلا بصيغة خاصة أيضا قريبة من صيغة العقد، إلا أنها معاكسة لها بالمضمون؛ قال ابن عابدين: "ينعزل بقوله كلما وكلتك فأنت معزول"[46] فبهذه الصيغة تنتهي الوكالة عند من قال بهذا القول، إلا أن صاحب النهاية [47] قال: "عندي أنه يملك عزله أن يقول عزلتك عن جميع الوكالات؛ فينصرف ذلك إلى المعلق، والمنجزة، ولكن الصحيح إذا أراد عزله وأراد أن لا تنعقد الوكالة بعد العزل, أن يقول رجعت عن المعلقة وعزلتك عن المنجزة؛ لأن ما لا يكون لازما يصح الرجوع عنه والوكالة منه" [48].

وعند الشافعية في عودة الوكيل بعد عزله في الوكالة الدورية وجهان أصحهما عدم العودة والثاني أنه يعود كلما انعزل لكن السبيل في عزله عندهم أن يوكل غيره بعزله لأنه يعود إذا عزله هو بنفسه. لو قال: وكلتك، وكلما عزلتك أو عزلك أحد عني فأنت وكيلي، فطريقه أن يقول: كلما عدت وكيلي فأنت معزول، فإذا عزله ينعزل لتقاوم العزل والتوكيل ويعضد العزل الأصل وهو الحجر في حق الغير، ومع ذلك فقد فرقوا بين الصيغة فلو قال له متى أو مهما عزلتك فانت وكيل فإنه يعود وكيله مرة واحدة فقط؛ لأن كلما تفيد التكرار فيعود بهذه الصيغة

مرة بعد مرة [49]. وقال المرداوي الحنبلي: الصحيح من المذهب صحة الوكالة الدورية؛ لأن تعليق الوكالة يصح عندهم وكذا الفسخ [50].

ويرى الباحث أن جمهور الفقهاء يرون صح الوكالة الدورية ولا ينعزل الوكيل فيها إلا بصيغة خاصة وشروط خاصة كما بيناها أعلاه.

الحالة الثانية: اللزوم بسبب صفة الوكيل.

تؤثر صفة الوكيل بعقد الوكالة، بحيث لا يملك عزل نفسه، وذلك أنه لو كان عبدًا، فوكله سيده بعمل ما؛ فإن الوكيل لا يستطيع عزل نفسه، كون عمله وكسبه ملك لسيده، وكسبه وعمله واجب تجاه سيده؛ فيكون العقد في هذه الحالة لازما من جهة الوكيل. جاء في النهاية:" لو وكل السيد عبده في تصرف مالي؛ فإنه لا ينعزل بعزل نفسه؛ لأنه من الاستخدام الواجب"[51]. قلت (القائل هنا الرملي): ولا ينعزل الوكيل عندهم في هذه الحالة إلا بالموت أو الجنون أو ردة موكله [52]، وذهب الحنفية إلى أبعد من هذا فالوكيل عندهم لا يستطيع عزل نفسه إلا بحضور الموكل بغض النظر عن صفة الوكيل [53].

الحالة الثالثة: اللزوم بسبب الضرر، والتعلق بحق الغير.

يصبح عقد الوكالة عقدا لازما إذا تسبب فسخه بالإضرار بحق الغير؛ لأن الشريعة جاءت لترعى مصالح العباد بالدنيا والأخرة قال ابن عابدين: "للموكل العزل متى شاء، ولو الوكالة دورية ما لم يتعلق به حق الغير، كوكيل خصومة بطلب الخصم بشرط علم الوكيل"[54] ففي هذه الحالة عزله يضر بحق ومصلحة الخصم في الخصومة؛ فتلزم الوكالة لهذا السبب ولا يحق للموكل عزله. وقد بين الحصكفي الوكالة اللازمة فقال: (إذا وكل الراهن العدل، أو المرتهن ببيع الرهن عند حلول الأجل فلا ينعزل بالعزل، ولا بموت الموكل وجنونه كالوكيل بالأمر باليد، والوكيل ببيع الوفاء [55]) [56]. وصورة المسألة هنا أن يكون قد رهن عنده شيء مقابل الدين ثم وكله ببيعه عند حلول الأجل؛ فليس له عزله عن البيع لتعلق الوكالة بحق الوكيل في هذه الصورة، وكذلك بيع الوفاء فإنه أشبه بصورة الرهن فهو متعلق بحق المشتري فلا يجوز عزله. ثم بين ابن عابدين في الحاشية سبب اللزوم هو تعلقها بحق الغير، فلا ينعزل إلا بعلمه ورضاه، حتى يحفظ الحق على صاحبه [57].

كما أن العزل لو أضر بمصلحة الموكل، وحقه، فإن الوكالة تلزم الوكيل، ولا يحق له عزل نفسه حتى لا يضيع حق موكله، قال الأذرعي: "ولو علم الوكيل أنه لو عزل نفسه في

غيبة موكله لأستملك المال قاض جائر، أو غيره فينبغي أن يلزمه البقاء على الوكالة إلى حضور موكله، أو أمينه على المال "[58] وقال الإمام الشرواني" لو علم الموكل أنه تترتب على العزل مفسدة كما لو وكل في مال المولي عليه حيث جوزناه وعلم أنه إذا عزل الوكيل استولى على مال المولي عليه ظالم، أو وكل في شراء ماء لطهره، أو ثوب للستر به بعد دخول الوقت، أو شراء ثوب لدفع الحر، أو البرد اللذين يحصل بسببهما عند عدم الستر محذور وعلم أنه إذا عزل الوكيل لا يتيسر له ذلك فيحرم العزل ولا ينفذ" [59].

يقول الباحث: لعل هذا هو السبب الذي حمل الحنفية على أن يشترطوا حضور الموكل إذا أراد الوكيل عزل نفسه؛ لئلا يضيع حق الموكل [60] كما قالوا لا ينعزل إذا تعلق بالوكالة حق الغير قال الإمام الكاساني" إذا تعلق بها حق الغير فلا يصح العزل بغير رضا صاحب الحق؛ لأن في العزل إبطال حقه من غير رضاه ولا سبيل إليه، وهو كمن رهن ماله عند رجل بدين له عليه أو وضعه على يدي عدل، وجعل المرتهن أو العدل مسلطا على بيعه، وقبض ثمنه عند حلول الأجل، فعزل الراهن المسلط على البيع، لا يصح به عزله لما ذكرنا" [61]. كما جاء في مجلة الأحكام العدلية إذا تعلقت الوكالة بحق الغير فإن الوكيل لا ينعزل [62].

الحالة الرابعة: اللزوم بسبب الجعالة والأجرة.

ينقلب عقد الوكالة الجائز إلى عقد لازم إذا كانت الوكالة بالأجرة، حيث يصبح العقد لازما من جهة الوكيل والموكل؛ فيلزم الموكل دفع الأجرة ويلزم الوكيل العمل؛ حتى لا تؤخذ أموال الناس بلا عوض أو منفعة، فيقدمون العمل ويبذلون الجهد بلا أُجرة؛ لإن ترك العقد جائز ربما حمل الوكيل على اخذ مال الموكل ثم ترك العمل بما وكل به بدعوى أن العقد جائز، أو ربما قام الوكيل بالعمل وتكلف الجهد والتعب ثم فسخ الموكل العقد كونه جائزا؛ فسدا لذريعة اخذ أموال الناس بالباطل أو تضيع تعبهم من غير مقابل؛ جعل السادة الفقهاء عقد الوكالة إذا كان بالأجرة عقدا لازما للطرفين ، ومثال هذا في زماننا المحامي إذا أخذ الأجرة على الوكالة في الدفاع عن موكله أمام القضاء؛ فإن العقد يصبح لازمًا بالنسبة له، فلا يستطيع عزل نفسه بدون علم ورضى الموكل، ولا يجوز للموكل الامتناع عن دفع الأجرة؛ لإن عدم اللزوم يجعل الوكالة سبيلًا لأخذ أموال الناس بغير حق، وإضاعة حقوقهم أمام القضاء. لكن إذا كانت الوكالة لمصلحة الوكيل أو الغير فإن للموكل عزل وكيله بشرط وهو رضا صاحب المصلحة في الوكالة من الوكيل وغيره [63].

قال الباحث: إذا كانت الوكالة بالأجرة أي إذا وقعت على وجه الإجارة فهي لازمة من كلا الطرفين، وأما إذا كانت على جُعالة (الجعالة جعل الشيء من المال لمن يفعل أمر كذا، في أن المجعول له لا يستحق الاجرة إلا بتمام العمل) [64]، وشرع الوكيل بالعمل فإنها تصبح لازمةً من جهة الموكل؛ لأنه في هذه الحالة يكون قد بذل عملًا، ويستحق عليه أجرة، ولو ترك العقد كان جائزًا بالنسبة للموكل؛ لأمكنه فسخ العقد وضاع عمل الوكيل دون مقابل، يقول الإمام الخرشي: "إن وقعت -أي الوكالة- بعوض وكانت على وجه الإجارة لزمت الفريقين بمجرد العقد وإن وقعت على وجه الجعالة فلا تلزم واحدًا منهما قبل الشروع، وكذا بعده بالنسبة للمجعول له، وتلزم الجاعل بالشروع وإن وقعت لا على وجه هذا ولا هذا بل وقعت بغير عوض لم تلزم" [65] قال الدسوقي: " الوكالة إذا وقعت على وجه الإجارة تلزم كلا من الوكيل والموكل بمجرد العقد وقوله وفي الجعالة أي وفي الوكالة الواقعة على وجه الجعالة لا تلزم واحدًا منهما قبل الشروع وتلزم الجاعل وهو الموكل بالشروع، وأما المجعول له وهو الوكيل فلا تلزمه"[66] ومثل هذا القول مقرر عند السادة الشافعية، قال الإمام الشربيني: "فإن كان بأن عقد بلفظ الإجارة فهو لازم"[67] قال الإمام النووي: "الوكالة جائزة، أردنا الخالية عن الجعل. فأما إذا شرط فيها جعل معلوم، واجتمعت شرائط الإجارة، وعقد بلفظ الإجارة، فهي لازمة"[68].

ويميل الباحث إلى هذا القول بأن الوكالة إذا كانت على أجرة فتنقلب إلى الزوم حتى لا تؤكل أموال الناس بالباطل.

الحالة الخامسة: اللزوم بسبب صفة العمل الذي يقوم به الوكيل:

يرى السادة المالكية، أن الوكالة إذا كانت في خصومة، وجلس الوكيل مرتين، أو ثلاثًا مع الخصم فإن عقد الوكالة يصبح لازما وذلك حفظا لحق الخصم في عدم إطالة مدة الخصومة، ولا يملك الموكل عزله إلا من عذر، قال صاحب التاج والإكليل:" للموكل أن يعزل وكيله عن الوكالة متى شاء إلا أن تكون الوكالة في الخصام فليس له أن يعزله عن الوكالة، ويوكل غيره، ولا يخاصم عن نفسه، إذا كان قد قاعد خصمه المرتين والثلاث إلا من عذر، هذا هو المشهور في المذهب"[69] ثم فسروا العذر بالسفر أو المرض أو التفريط من الوكيل والميل مع الخصم فللموكل عزله حينئذٍ [70].

يرى الباحث: أن السادة المالكية قد وازنوا في انقلاب عقد الوكالة إلى اللزوم بين حق ومصلحة الخصم، وحق ومصلحة الموكل؛ فليس للموكل عزل الوكيل بعد أن شرع في الخصومة ومجالسة الخصم حتى لا تطول الخصومة ويلحق الخصم الضرر والتأخير في

الوصول إلى الحق، وفي نفس الوقت أعطوا الموكل الحق في عزل الوكيل إذا كان بقاءه يلحق الضرر بالموكل كنحو تأخير حق بسبب سفر ومرض أو إضاعة حق بسبب تفريط وميل مع الخصم.

وبعد هذا العرض لبعض أقوال السادة الفقهاء في المذاهب الفقهية المختلفة، يتبين للباحث أن عقد الوكالة الجائز -في أصله-قد يتحول إلى عقد لازم، وذلك لتحقيق مصالح أحد المتعاقدين، أو كلاهما، أو من يخاصموه ويعامله؛ لأن دين الإسلام دين العدل والقسط، حيث جاء معللًا بحفظ مصالح العباد في العاجل والآجل، فلا تضيع الحقوق، ولا تترك الالتزامات.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

نستطيع أن نلخص نتائج هذه الدراسة بالنقاط الآتية:

النتائج:

1- تنقسم العقود إلى ثلاثة أنواع باعتبار اللزوم والجواز فمنها ما هو لازم لكلا الطرفين وأخر جائز لهما وثالث لازم لطرف جائز للطرف الأخر.
2- عقد الوكالة عقد جائز في أصله، ألا أنه يمكن أن ينقلب إلى عقد لازم، بما يحقق مصلحة أحد المتعاقدين أو كليهما أو من يتعاملون معه.
3- يصبح عقد الوكالة عقدا لازما في الحالات التالية:

أ- إذا كانت صيغته تدل على تجدد العقد كلما انفسخ، أو انتهى، أو عزل الوكيل، كما في الوكالة الدورية.
ب- إذا كانت الوكالة متعلقة بحق الغير، فلا تنعزل إلا بعلمه ورضاه، حتى يحفظ الحق على صاحبه.
ت- إذا كان الوكيل فيه صفة لا يستطيع عزل نفسه بسببها، كالعبد.
ث- إذا كانت الوكالة على أجر أو جعل وشرع الوكيل بالعمل نظير هذا الجعل.
ج- إذا كانت طبيعة عمل الوكيل في الوكالة تستلزم ذلك مثل الوكالة في مخاصمة، وجلس الوكيل مع الخصم مرتين، أو ثلاثًا.

التوصيات:

1- دراسة بعض العقود الجائزة التي يمكن أن تتحول لعقود لازمة لمصلحة المتعاقدين أو أحدهما وبيان الحالات التي ينقلب فيها العقد من الجواز إلى الزوم كعقد الهبه والجعالة والعارية وغيرها من العقود.

2- تبني قانون ينص على لزوم عقد الوكالة في الحالات أنفة الذكر حتى لا تضيع حقوق الناس ولا يلحق مصالحهم الضرر.

الهوامش:

() .ينظر ابن فارس، أبو الحسين احمد بن فارس(395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام، ط1، ج4، دار الفكر، 1399هـ، ص86 1

() .ينظر الفيروزآبادي، مجد الدين الطاهر(817هـ)، مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط8، 2005م، ص300 2

() .ينظر ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي(711هـ)، لسان العرب، ج3، دار صادر-بيروت، ط3، 1414هـ، ص296 3

() .ينظر الفيومي، احمد بن محمد بن علي(770هـ)، المصباح المنير، ج2، المكتبة العلمية-بيروت، 1431هـ، ص421 4

() .سورة المادة، آية1 5

(.ينظر أبو زهرة محمد، الملكية ونظرية العقد في الشريعة الاسلامية، دار الفكر العربي، 1996م، ص 173 (6

() .ينظر الجرجاني، علي بن محمد بن علي الشريف(816هـ) التعريفات، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1403هـ، ص153 7

() .ينظر البابرتي، محمد بن محمد، العناية شرح الهداية، ج6، دار الفكر، ص248 8

() .ينظر الزركشي، بدر الدين بن محمد الزركشي(794هـ) المنثور في القواعد الفقهية، ج2، وزارة الأوقاف الكويتية، ط2، 1405هـ، ص397 9

() .عبير السليم، أثر الغرر في العقد على النظام العام وصوره المعاصرة، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج18، ع4، 2022م، ص123 10

() .ينظر ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق 12/541، مادة" لزم 11

() .ينظر الفيومي، المصباح المنير، مرجع سابق 2/552 12

() .ينظر زيدان، عبد الكريم زيدان، المدخل إلى الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، ط1،2011م، ص350 13

() .ينظر الزركشي، المنثور في القواعد الفقهية، مرجع سابق 2/397 14

() .محمد محمود طلافحة، قاعدة الجواز الشرعي ينافي الضمان وتطبيقاتها في الفقه، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج2، ع4، 2006م، ص15 15

() .ينظر زيدان، المدخل إلى الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص350 16

() .ينظر الزركشي، المنثور في القواعد الفقهية، مرجع سابق 2/400 17

() .ينظر زيدان، المدخل إلى الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص351 18

() .ينظر السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(911هـ) الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، دار الكتب العلمية، ط1، 1983م، ص275 19

20() ينظر ابن الملقن، سراج الدين عمر الأنصاري (804هـ) الأشباه والنظائر في قواعد الفقه، ج2، دار ابن القيم للنشر والتوزيع/ الرياض، ط1، 1440هـ، ص59.

() .ينظر زيدان، المدخل إلى الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص351 21

22() ينظر ابن الملقن، الأشباه والنظائر في قواعد الفقه، مرجع سابق، 2/59.

() .ينظر ابن نجيم، زين الدين إبراهيم بن محمد(970هـ) الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية –بيروت، ط1، 1419هـ، ص290 23

() .المرجع السابق، ص290 24

() .ينظر الزركشي، المنثور في القواعد الفقهية، مرجع سابق 2/400 25

() .ينظر ابن نجيم، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ص290 26

() .ينظر الزركشي، المنثور في القواعد الفقهية، مرجع سابق 2/400 27

() .ينظر زيدان، المدخل إلى الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص351 28

29() ينظر ابن الملقن، الأشباه والنظائر في قواعد الفقه، مرجع سابق 2/ 60.

() .ينظر ابن فارس، أحمد بن فارس القزويني(395هـ) معجم مقاييس اللغة 30

() .ينظر ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، 6/436 31

() .ينظر الاصفهاني، الراغب الاصفهاني(502هـ) المفردات في غريب القرآن، دار المعرفة-بيروت، ص532 32

() .ينظر العيني، محمود بن احمد، البناية شرح الهداية، ج9، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م، ص216 33

() .ينظر البابرتي، محمد بن محمد الرومي(786هـ) العناية شرح الهداية، ج 7، دار الفكر-بيروت، ط1، 1389هـ، ص503 34

() .ينظر العيني، البناية شرح الهداية، مرجع سابق،9/216 35

() .ينظر الحطاب، أبو عبد الله محمد الطرابلسي، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، ج7، دار عالم الكتاب، 2003م، ص160 36

() .ابن المنذر، محمد بن إبراهيم، الاجماع، كتاب الوكالة، دار الاثار للتوزيع والنشر، ط1، 2004، ص70 37

() .ينظر الزرقاني، عبد الباقي بن يوسف الزرقاني(1099هـ) شرح الزرقاني على مختصر خليل، ج6، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1422هـ، ص130 38

() .ينظر الشربيني، محمد بن احمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، ج2، دار الكتب العلمية، ط1، ص 217 39

() .ينظر البجيرمي، سليمان بن عمر البجيرمي(1221هـ) حاشية البجيرمي على الخطيب، ج3، دار الفكر، 1415هـ، ص133 40

() .ينظر المرداوي، علاء الدين أبو الحسن(885هـ)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ج5، دار إحياء التراث العربي، ط2، ص353 41

() .ينظر البهوتي، منصور البهوتي(1051هـ)، شرح منتهى الإرادات، ج2، عالم الكتب-بيروت، ط1، 1414هـ، ص187 42

() .رشيد المالكي، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مج2،ع14، 2022م، ص396 43

() .ابن المنذر، محمد بن إبراهيم، الاجماع، كتاب الوكالة، دار الاثار للتوزيع والنشر، ط1، 2004، ص139 44

() .ينظر ابن عابدين، محمد أمين بن عمر الدمشقي، رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر، بيروت، ط2، ج5، ص536، 1992م 45

() .ينظر ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، مرجع سابق، ج5، ص536 46

() .الحسين بن علي بن حجاج بن علي حسام الدين السغناقي، فقيه حنفي نسبته إلى سغناق بلدة في تركستان له النهاية في شرح الهداية ثلاثة مجلدات 47

() .ينظر ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، مرجع سابق، 5/536 48

() .ينظر النووي، يحيى بن شرف النووي(676هـ) روضة الطالبيين وعمدة المفتين، ج4، المكتب الإسلامي-بيروت، ط3، 1412هـ، ص303 49

() .ينظر المرداوي، علي بن سليمان(885هـ) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ج13، هجر للطباعة-القاهرة، ط1، 1415ه، ص467 50

() .ينظر الرملي، محمد بن احمد الرملي(1004هـ)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ج5، دار الفكر-بيروت، 1404ه، ص55 51

() .ينظر الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، مرجع سابق، 5/55 52

() .ينظر العناية شرح الهداية، مرجع سابق, 9/306 53

() .ينظر بن عابدين، رد المحتار، مرجع سابق، 5/537 54

() .بيع الوفاء: أن يقول البائع للمشتري: بعت هذا منك بمالك علي من الدين على أني متى قضيت الدين فهو لي 55

() .ينظر بن عابدين، رد المحتار، مرجع سابق، 5/539 56

() ينظر زيدان، المدخل إلى علم الشريعة، مرجع سابق، ص330 57

() .ينظر الشربيني، مغني المحتاج، مرجع سابق، 3/258 58

() .ينظر ابن حجر، أحمد بن محمد الهيتمي(992هـ) تحفة المحتاج في شرح المنهاج، ج5، دار إحياء التراث العربي-بيروت، 1357ه، ص337 59

() .ينظر العناية شرح الهداية، مرجع سابق 9/306 60

() .ينظر الكاساني، علاء الدين الكاساني(587هـ) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج6، دار الكتب العلمية، ط1، 1328ه، ص38 61

() .ينظر حيدر، علي حيدر أفندي، درر الحكام في شرح مجلة الاحكام، تحقيق فهمي الحسيني، ج3، دار الجيل، ط1، 1411ه، ص642 62

() .منصور عبد العزيز الوهيبي، المجلة العربية للعلوم ونشر الابحاث، مج5، ع2، 2022م، ص1 63

() .ينظر العمري، محمد علي، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج 18، ع11، 1443هـ، 2022م 64

() .ينظر الخرشي، محمد الخرشي(1101هـ) شرح الخرشي على مختصر خليل، دار الفكر=بيروت، ج6،ص68، 1317هـ 65

() .ينظر الدسوقي، محمد بن أحمد الدسوقي(1230هـ) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج3، دار الفكر-بيروت، 1431ه، ص396 66

() .ينظر مغني المحتاج، مرجع سابق 3/257 67

() .ينظر روضة الطالبين، مرجع سابق 4/332 68

() .ينظر الغرناطي، محمد بن يوسف، التاج والإكليل لمختصر خليل، ج7، دار الكتب العلمية، ط1، 1994م، ص169 69

() .ينظر الخرشي، محمد بن عبد الله الخرشي(1101هـ) شرح الخرشي على مختصر خليل، ج6، المطبعة الأميرية-بولاق، ط2، 1317، ص96 70

المراجع:

- الاصفهاني، الراغب الاصفهاني (502هـ) المفردات في غريب القرآن، دار المعرفة-بيروت.
- البابرتي، محمد بن محمد الرومي (786هـ) العناية شرح الهداية، دار الفكر-بيروت، ط1، 1389هـ.
- البجيرمي، سليمان بن عمر البجيرمي (1221هـ) حاشية البجيرمي على الخطيب، دار الفكر، 1415هـ.
- البهوتي، منصور البهوتي (1051هـ) شرح منتهى الإرادات، عالم الكتب-بيروت، ط1، 1414هـ.
- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الشريف (816هـ) التعريفات، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1403هـ.
- ابن حجر، أحمد بن محمد الهيتمي (992هـ) تحفة المحتاج في شرح المنهاج، دار إحياء التراث العربي-بيروت، 1357هـ.
- الحطاب، أبو عبد الله محمد الطرابلسي (950هـ) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، دار عالم الكتاب، 2003م.
- حيدر، علي حيدر أفندي، درر الحكام في شرح مجلة الاحكام، تحقيق فهمي الحسيني، دار الجيل، ط1، 1411هـ.
- الخرشي، محمد الخرشي (1101هـ) شرح الخرشي على مختصر خليل، دار الفكر=بيروت، 1317هـ.
- الخرشي، محمد بن عبد الله الخرشي (1101هـ) شرح الخرشي على مختصر خليل، المطبعة الأميرية-بولاق، ط2، 1317هـ.
- الدسوقي، محمد بن أحمد الدسوقي (1230هـ) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار الفكر-بيروت، 1431هـ.

- الرملي، محمد بن احمد الرملي (1004هـ) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الفكر-بيروت، 1404هـ.
- الزركشي، بدر الدين بن محمد الزركشي (794هـ) المنثور في القواعد الفقهية، وزارة الأوقاف الكويتية، ط2، 1405هـ.
- الزرقاني، عبد الباقي بن يوسف الزرقاني (1099هـ) شرح الزرقاني على مختصر خليل، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1422هـ.
- أبو زهرة، محمد (1974م) الملكية ونظرية العقد في الشريعة الاسلامية، دار الفكر العربي، 1996م.
- زيدان، عبد الكريم زيدان (2014م) المدخل إلى الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، ط1 ،2011م.
- السليم، عبير السليم، اثر الغرر في العقد في النظام العام، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج18، ع4، 2022م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (911هـ) الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، ط1، 1983م.
- الشربيني، محمد بن احمد الخطيب (977) مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية، ط1.
- ابن عابدين، محمد أمين بن عمر الدمشقي (1836م) رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر، بيروت، ط2، 1992م.
- العمري، محمد علي، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج 18، ع11، 1443هـ.
- العيني، محمود بن احمد (1451م) البناية شرح الهداية، ج9، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
- الغرناطي، محمد بن يوسف، التاج والإكليل لمختصر خليل، دار الكتب العلمية، ط1، 1994م.
- طلافحة، محمد محمود طلافحة، الجواز الشرعي ينافي الضمان، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج2، ع4، 2006م.
- ابن فارس، أبو الحسين احمد بن فارس (395هـ) معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام، ط1، دار الفكر، 1399هـ.
- الفيروزآبادي، مجد الدين الطاهر (817هـ) مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط8، 2005م.
- أبو فضة، مروان محمد أبو فضة، مجلة الجامعة الإسلامية، مج17، ع2، 2009م.
- الفيومي، احمد بن محمد بن علي (770هـ) المصباح المنير، المكتبة العلمية-بيروت، 1431هـ.
- الكاساني، علاء الدين الكاساني (587هـ) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، ط1، 1328هـ.
- المالكي, رشيد المالكي، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مج2، ع14، 2022م.
- المرداوي، علاء الدين أبو الحسن (885هـ) ، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، دار إحياء التراث العربي، ط2.
- المرداوي، علي بن سليمان (885هـ) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، هجر للطباعة-القاهرة، ط1، 1415هـ.
- ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر الأنصاري (804هـ) الأشباه والنظائر، دار ابن القيم للنشر والتوزيع/ الرياض، ط1، 1440هـ.
- ابن نجيم، زين الدين إبراهيم بن محمد (970هـ) الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية –بيروت، ط1، 1419هـ.
- منصور عبدالعزيز الوهيبي، المجلة العربية للعلوم ونشر الابحاث، مج5، ع2، 2022م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (711هـ) لسان العرب، دار صادر-بيروت، ط3، 1414هـ.
- النووي، يحيى بن شرف النووي (676هـ) روضة الطالبيين وعمدة المفتين، المكتب الإسلامي-بيروت، ط3، 1412هـ.